لجنة التحقيق النيابية تكشف أدلة صادمة لتهريب النفط في جرف النصر

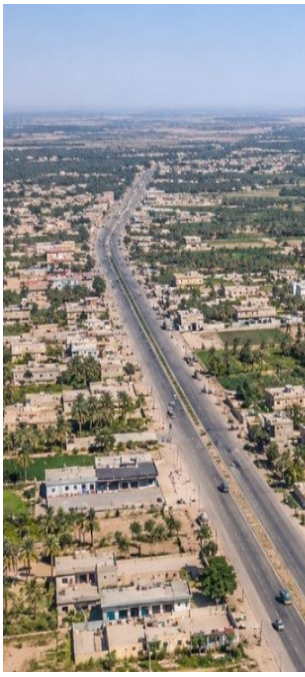

كشفت اللجنة النيابية المكلفة بالتحقيق في ملف تهريب النفط بمنطقة جرف النصر، اليوم الاثنين، عن وجود وثائق وأدلة مصوّرة تثبت وجود عمليات تهريب النفط في المنطقة، وفيما أشارت إلى أن كاميرات المراقبة رصدت استخدام 25 صهريجاً في عمليات التهريب، وحددت موعد تقديم تقريرها النهائي بشأن نتائج التحقيق، أعلنت في الوقت نفسه لجنة الأمن والدفاع النيابية تأييدها الإجراءات الحكومية الرامية إلى تعزيز السيطرة الأمنية على المنطقة ومسك الأرض واستبدال القوة الماسكة لها.

وقال عضو اللجنة، علي انهير وتابعته "المطلع"، إن "اللجنة النيابية المشكلة بموجب الأمر النيابي (198) للتحقيق في ملف تهريب النفط، استضافت أعضاء اللجنة الحكومية التي توجهت إلى منطقة جرف النصر، فضلاً عن ممثلين عن قيادة عمليات كركوك والوكالات الاستخبارية في وزارتي الداخلية والدفاع وجهاز مكافحة الإرهاب وهيئة الحشد الشعبي، للاطلاع على نتائج التحقيقات بشأن عمليات تهريب النفط".

وأضاف ،أن "التقارير التي اطلعت عليها اللجنة كانت صادمة، وتضمنت أدلة ووثائق تثبت وجود عمليات تهريب في منطقة جرف النصر، مدعومة بصور ومقاطع فيديو ولقطات التقطتها طائرات مسيّرة".

وأشار إلى أن "المعلومات الواردة في التقارير وما رصدته الكاميرات الحرارية تشير إلى استخدام نحو 25 صهريجاً في عمليات التهريب، تبلغ سعة الواحد منها 36 ألف لتر"، مشدداً على "ضرورة اتخاذ

إجراءات حاسمة لإنهاء عمليات التهريب في جرف النصر، ومن ثم الانتقال إلى المناطق الأخرى".

وأكد أن "رئيس مجلس الوزراء والحكومة معنيان بهذا الملف، ولجنة الأمن والدفاع النيابية هي الداعم الأول للقوات الأمنية"، موضحاً أن "على كل من يرتدي الزي العسكري، مهما كانت مسمياته أو الجهة التي ينتمي إليها، الامتثال لأوامر القائد العام للقوات المسلحة".

وشدد على أن "الحفاظ على أرواح العراقيين وحقن الدماء يجب أن يكونا في مقدمة الأولويات، وبما يحقق المصلحة العليا للبلاد"، مبيناً أن "لجنة الأمن والدفاع النيابية تؤيد إجراءات الحكومة الرامية إلى مسك الأرض في منطقة جرف النصر واستبدال القوة الماسكة لها".

وفي ما يتعلق بتأجيل اجتماع اللجنة مع الوزراء المعنيين، أوضح انهير أن "الاجتماع أُجّل لإتاحة المجال أمام حضور رئيس مجلس النواب ونائبيه ورؤساء الكتل النيابية ورؤساء اللجان المختصة".

وأكد أن "اللجنة ستقدم تقريرها النهائي بعد استضافة الوزراء المعنيين".